الرَدُّ عَلَى مَنْ ذَهَبَ إلى تَصْحيح عِلْمِ الغَيْب مِنْ جِهَة الخطِّ لما رُوِيَ في ذَلك مِنْ أحَاديث وَوجْه تأْوِيلها

تأليف

أبي الوليد محمّد بن أحمد بن أحمد بن رُشد القُرطبي المالكي

ت ٥٢٠ هـ - ١١٢٦ م

قدّم لها وعلّق عليها وخرّج أحاديثها

مشهُور حسَن سَلمان

دار ابن حزم

الرد على من ذهب إلى تصحيح
علم الغيب من جهة الخط

الرد على من ذهب إلى تصحيح علم الغيب من جهة الخط لما روي في ذلك من أحاديث وجه تأويلها

تأليف

أبي الوليد محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد القرطبي المالكي
ت ٥٢٠ هـ - ١١٢٦ م

قدم لها وعلق عليها وخرج أحاديثها

مشهور حسن سلمان

دار ابن حزم

الطبعة الأولى

١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م

دار ابن حزم

للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - ص. ب: ١٤/٦٣٦٦

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المحقق

الحمد لله علام الغيوب، المطلع على الخفايا وأسرار القلوب، والصلاة والسلام على محمد بن عبدالله، الذي لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى، وبعد:

فهذه رسالة وجيزة نفيسة، رد فيها الإمام ابن رشد القرطبي ـ رحمة الله عليه ـ على من ذهب إلى تصحيح علم الغيب من جهة الخط، لما روي في ذلك من أحاديث، خصوصاً حديث معاوية بن الحكم السلمي الذي أخرجه مسلم في «صحيحه»، وما جاء فيه: «كان نبي من الأنبياء يخط، فمن وافق خطه فذاك»، وتسرّع ابن رشد ـ عفى الله عنه ـ فردّ الحديث! على الرغم من صحّته، ومع هذا فإنه أبدع وأفاد وأجاد في شرحه، وفسره تفسيراً علميّاً دقيقاً، وردّ على من صحح علم الغيب من جهة الخط. أي: الخط في الرمل.

واعلم ـ وفقني الله وإياك للصواب، وجنبنا الفساد والضلال في الاعتقاد والأقوال والأفعال ـ أن (علم الرمل) عند أصحابه!! هو علم يعرف به الاستدلال على أحوال المسألة حين السؤال. وأكثر مسائله تخمينية مبنيّة على التجارب، وذلك لأنهم يقولون: إن البروج الاثني عشر. يقتضي كل منها حرفاً معيناً، وشكلاً معيناً من الأشكال المذكورة. فحين السؤال عن المطلوب يقتضي أوضاع البروج. وقوى الشكل المعين من الرمال. فتلك الأشكال ـ بسبب مدلولاتها من البروج ـ تدل على أحكام مخصوصة تتناسب وأوضاع البروج[1]!!.

وقد تعب فيه أصحابه، وصنفوا فيه المصنفات!! مثل كتاب «تجارب العرب» و«مثلثات ابن محفوف» و«كتاب الزناتي»، وغيرها كثير، وهي معروفة عند أهلها المشغوفين بها، وقد سرد طاش كبرى زاده وحاجي خليفة جملة منها[2].

وقد فسر جماعة من العلماء طريقة خط النبي الوارد في

---

(١) انظر: «مفتاح السعادة»: (١/٣٣٦) و«كشف الظنون»: (١/٩١٢ ـ ٩١٣).

(٢) راجع: «مفتاح السعادة»: (١/٣٣٦) و«كشف الظنون»: (١/٩١٢ ـ ٩١٣)، وكتابنا «كتب حذر العلماء منها» يسر الله إتمامه ونشره.

الحديث: «كان نبي يخط»، فقال ابن قتيبة: «الخَطَّاط: هو الذي يخط بأصبعه في الرمل ويَزْجُر»[1] ثم قال:

«وأخبرني أبو حاتم عن أبي زيد أنه قال: يُقال للخَطَّين اللّذين يخُطّهما الخطاط في الأرض، ثم يزجر: ابنا عيان، فإذا زجرهما، قال: ابْنَيْ عِيان، أسْرِعا البيان»[2] وليس في هذا مَقْنَع لمن أحبَّ أن يقف على صورة الخط وحقيقته ـ كما قال الخطابي ـ[3] وقد ذكره ابن الأعرابي، فأوضحه، قال:

«يأتي صاحبُ الحاجة إلى الحازي[4]، فَيُعطيه حُلْواناً، وهو جُعْلُه. فيقول له: اقْعُدْ حتى أخُطَّ لك. قال: وبين يدي الحازي غلامٌ معه ميل ثم يأتي إلى أرضٍ رِخْوة، فيَخُطُّ خطوطاً كثيرةً بالعجلة لئلاّ يلْحقها العَدُّ، قال: ثم يرجع

---

(١) غريب الحديث: (١/ ٤٠٣).
(٢) غريب الحديث: (١/ ٤٠٣). وانظر له: «الميسر»: (٨٩).
(٣) في «غريب الحديث»: (١/ ٦٤٨).
(٤) في «القاموس»: (حزا): حَزَا حَزْواً، وتَحَزَّى تَحَزُّواً: زجر وتَكَهَّن. وضبطها الأُبي في «إكمال الإكمال»: (٢/ ٢٤٠) فقال: «بالحاء المهملة، والزاي المعجمة» وعرفه بقوله: «هو الذي يحرز الأشياء ويقدّرها بظنّه، ويقال للمنجم حازي لأنه ينظر في النجوم وأحكامها بظنه».

فيمحو على مهلٍ خَطَّيْن خَطَّيْن، فإنْ بقي منها خَطَّان فهما علامة النَّجاح، فكانت العربَ تُسمّي ذينك الخَطَّيْن (ابْنَي عِيان)، فيقول الحازي: (ابْنَي عِيان، أَسْرِعا البيان)، وإنْ بقي خَطٌّ واحد، فهو علامة الخيبة»[1].

وقال الحربي في تفسير «كان نبي يَخُطّ»: «هو أن يَخُطَّ ثلاث خُطَطٍ. ثم يَضْرب عليهنّ بشَعِير أو نوى، ويقول بكذا، ضربٌ من **الكَهانة**»[2].

ورحم الله الإمام الذهبي. فإنه قال:

«من العلوم المحرّمة: علم السحر والكيمياء والطِّيرة والسيمياء، والشّعبذة، والتنجيم، والرمل، وبعضها كفر صراح، ومنها ما يحصل من الكتابة»[3].

والخلاصة: إن الاحتجاج بالضّرْب في التراب والرمل

---

(١) انظر: «غريب الحديث»: (٦٤٨/١) و«إكمال الإكمال»: (٢٤٠/٢) و«شرح السنة»: (١٨٣/١٢ - ١٨٤) و«تفسير القرطبي»: (١٨٠/١٦) و«فتح الملهم»: (١٣٥/١) و«بلوغ الأرب»: (٣٢٣/٣).

(٢) غريب الحديث: (٧٢٢/٢).

(٣) من رسالة له بعنوان «مسائل في طلب العلم وأقسامه»: (٢١٤ - ٢١٥) ضمن «ست رسائل للحافظ الذهبي».

لمعرفة الكوائن في المستقبل، أو فيما مضى مما غاب عن الضارب، من الكهانة والعرافة، وأما حديث «كان نبي من الأنبياء يخط...» فمحمول على تأويلاتٍ كثيرة، سيذكرها المصنّف بحججها اللائحة، وأدلتها القوية، في رسالتنا هذه.

وما ينبغي أن يُقال في هذا المقام، جملةُ أُمور:

أولاً: إنّ الله تعالى لم يُبْقِ من الأَسباب الدالة على الغيب، التي أَذِن في التعلّق بها والاستدلال منها إلا الرؤيا. فإنه أذِن فيها، وأخبر أنها جزء من النبوّة، وكذلك الفأل. فأما الطِّيَرة والزّجر فإنه نهى عنهما. والفأل: هو الاستدلال بما يستمع من الكلام على ما يريد من الأمر إذا كان حسناً، فإن سمع مكروهاً فهو تطيّر، وأمر الشرع بأن يفرح بالفأل، ويمضي على أمره مسروراً به. فإذا سمع المكروه أعرض عنه، ولم يرجع لأجله، وقال ـ كما علمه النبي ﷺ ـ: «اللهم لا طَيْرَ إلا طيرك، ولا خير إلا خيرك، ولا إله غيرك»[1].

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٢/٢٢٠) وابن السني في «عمل اليوم والليلة»: (٢٩٣) والطبراني كما في «المجمع»: (٥/١٠٥) بإسناد صحيح، وهو من رواية ابن وهب عن ابن لهيعة، وهو ممن روى عنه قبل اختلاطه، وصرح ابن لهيعة بالتحديث، فانتفت شبهة تدليسه.

وقد روي عن بعض الأدباء:

الفـأل والـزجـر والكهـان كلهم
مـضـللون ودون الـغَـيْـب أقـفـالُ

وهذا كلام صحيح إلا في الفأل. فإن الشرع استثناه، فلا يُقْبلُ من هذا الشاعر، ما نظمه فيه، فإنه تكلم بجهل، وصاحبُ الشرع أعلم وأحكم[1].

ثانياً: أمـا الضرب بـالحصى، والخط في الرمـل، فلا سبيل إلى معرفة طريق النبي المتقدم فيه، فإذاً لا سبيل إلى العمل به.

لعمرك ما تَدْري الطوارق بالحصى
ولا زاجرات الطّير ما الله صـانع[2]

وحقيقتـه عند أربـابه ـ كمـا قدمنـا ـ ترجـع إلى صـور الكـواكب، فيدلّ مـا يخرج منهـا على ما تـدلّ عليـه تلك الكواكب من سَعْدٍ أو نحْسٍ يحلّ بهم، فصار ظنّاً مبنياً على ظن. وتعلّقاً بأمرٍ غائب قد درسَ طريقه، وفات تحقيقه، وقد نهت الشريعة عنه، وأخبرت أن ذلـك مما اختص الله بـه، وقطعه عن الخلق، وإن كانت لهم قبل ذلك أسبابٌ يتعلقـون

---

(١) أحكام القرآن: (٤/١٦٩٧).

(٢) البيت للبيد، كما في «ديوانه»: (١٧٢).

بها في درك الغيب، فإنّ الله تعالى قد رفع تلك الأسباب، وطمس تيك الأبواب، وأفرد نفسه بعلم الغيب، فلا يجوز مزاحمته في ذلك، ولا تحل لأحدٍ دعواه، وطلبه عناد لو لم يكن فيه نهي، فإذ قد ورد النهي فطلبه معصية أو كفر بحسب قصد الطالب[1].

ثالثاً: من عقائد أهل السنة المجمع عليها أن الله سبحانه استأثر بعلم الغيب دون خلقه، وهذا فيه دليل على أنه لا يعلم الغيب أحد سواه، ثم استثنى من ارتضاه من الرسل، فأودعهم ما شاء من غيبه بطريق الوحي إليهم، وجعله معجزةً لهم، ودلالة صادقة على نبوّتهم. وليس المنجم ومن ضاهاه ممن يضرب بالحصى، ويخط بالرمل، وينظر في الكتب، ويزجر بالطير، ممن ارتضاه من رسول فيطلعه على ما يشاء من غيبه، بل هو كافر بالله مفترٍ عليه بحدسه وتخمينه وكذبه.

قال بعض العلماء: وليت شعري ما يقول المنجم في سفينة ركب فيها ألف إنسان على اختلاف أحوالهم، وتباين رتبهم، فيهم الملك والسُّوقة، والعالم والجاهل، والغني والفقير، والكبير والصغير، مع اختلاف طوالعهم، وتباين

---

(١) أحكام القرآن: (١٦٩٧/٤).

مواليدهم، ودرجات نجومهم، فعمهم حكم الغرق في ساعة واحدة؟!.

فإنْ قال المنجم ـ قبحه الله ـ: إنما أغرقهم الطالع الذي ركبوا فيه، فيكون على مقتضى ذلك أن هذا الطالع أبطل أحكام تلك الطوالع كلها على اختلافها عند ولادة كل واحد منهم، وما يقتضيه طالعه المخصوص به، فلا فائدة أبداً في عمل المواليد، ولا دلالة فيها على شقي أو سعيد، ولم يبق إلا معاندة القرآن العظيم، فليحذر أصحاب (الصحف) و(الجرائد) السيارة، من فعلهم الشنيع. في وضع (البروج) فيها، وحذار ـ أيها القارىء الكريم ـ منها، فإنها من الكفر أو الكبائر على أقل أحوالها.

رابعاً: لا بد هنا من كلمة موجزة عن (علم الغيب) ومرادنا به، فنقول: إن الله سبحانه منفرد بعلم الغيب، والإحاطة بالباطن الذي يخفى على الخلق، فلا يجوز أن يشاركه في ذلك أحد. فأما أهل الطب وغيرهم الذين يستدلّون بالأمارات والعلامات، أو العادات، فإن ذلك من باب التجربة، والعادة، ويجوز انكسارها، والعلم لا يجوز تبدّله. وكذلك قول (المذيع) في (النشرة الجوية)[1] وحكم

(١) انظر ما علقناه على صفحة (٣٦) من هذه الرسالة، ومثله أيضاً:

(الطبيب) على المولود هل هو ذكر أم أنثى، فإن هذا ليس من باب (علم الغيب) قط، ومثال الأمارة: إذا رأى نخلةً قد أطلعت فإنه يعلم أنها ستثمر، وإذا رآها قد تناثر طلعها علم أنها لا تثمر. وقد يجوز أن يأتي عليها آفة تهلك ثمرها فلا تثمر، كما أنه جائز أن تكون النخلة التي تناثر طلعها يطلع الله فيها طلعاً ثانياً فتثمر. وكما أنه جائز أيضاً ألا يلي شهره شهرٌ، ولا يومَه يومٌ، يوم إذا أراد الله إفناء العالم ذلك الوقت. ومثال العادة: قول الناس: إذا كان الثّدْي الأيمن مسوّد الحَلَمة فهو ذكر، وإن كان في الثدي الأيسر فهو أنثى. وإن كانت المرأة تجد الجنب الأيمن أثقل فالولد أنثى. فإن ذلك ادّعاء عادة، لا واجباً في الخلقة. أما الإخبار عن الكوائن المجملة أو

الإخبار عن كسوف الشمس والقمر، فقد قال العلماء: إنه أمر يُدْرك بالحساب، وتقدير المنازل، حسب ما أخبر الله عنه من قوله: ﴿**والقمر قدرناه منازل**﴾ والمقام لا يتسع لبسط هذا، وكذا مسألة (جنس الجنين).

وانظر المخالفات في ظاهرة الإعلان عن الكسوف قبل حدوثه وما يترتب عليه من أضرار في كتاب «البيان لأخطاء بعض الكتاب» (ص **٢٧١**) للشيخ صالح بن فوزان و«إسعاف الملهوف في بيان أحكام صلاة الكسوف» للأخ حاي الحاي (**٧٤ - ٧٥**) وانظر تفصيلاً عن معرفة الطب لجنس الجنين ومفاتيح الغيب في كتاب «الطب الإسلامي والعلم الحديث»: (**٣/ ٣٥٠** وما بعدها) للدكتور محمود ناظم النسيمي.

المفصلة في أن تكون قبل أن تكون فلا ريبة في كفر القائل به حينئذ.

والحاصل مما تقدم: أنه لا يستدل بحديث «كان نبي يخط. . .» على إباحة (علم الرمل). ونقل العلماء ـ منهم: النووي[1] ـ الإجماع على ذلك، وأن (علم الرمل) من العلوم المحرمة ـ كما قال الذهبي، فيما تقدم ـ، ومن اعتقد أنه يعلم الغيب من طريقه فهو كافر مرتد، والعياذ بالله تعالى.

* هذه الرسالة:

أصل هذه الرسالة فتوى للإمام ابن رشد[2]، سئل عن حديث الخط: فضعّفه، وأجاب ـ على فرض صحته ـ على المستدل به على مشروعية معرفة (الغيب) من طريقه وجهته، وقد اعتد العلماء على فتواه هذه، إلا أنهم لم يوافقوه على

---

(١) انظر كلامه في تعليقنا على (صفحة ٤٥).

(٢) موجودة في «فتاوى ابن رشد»: (١/ ٢٤٩ ـ ٢٦١). وقد اعتمد محققها (د. المختار بن طاهر التليلي) على ثلاث نسخ خطية، الأولى: مخطوطة المكتبة الوطنية بباريس: تحت رقم (١٠٧٢)، رمزنا لها بحرف (أ). والثانية: مخطوطة بدار الكتب الوطنية بتونس: تحت رقم (١٢٣٩٧) رمزنا لها بحرف (ب). والأخيرة: مخطوطة بالخزانة العامة بالرباط: تحت رقم (٧٣١ ك) رمزنا لها بحرف (ج).

تضعيف الحديث، فنجد ـ مثلاً ـ البرزالي ينقل في «نوازله» طرفاً من كلام ابن رشد في هذه المسألة، ثم يقول معقباً عليه:

«قلت: الحديث خرجه مسلم، وذكر عن الخطابي من التأويل مثل ما قال هو أنه على النهي. عياض: والأظهر من اللفظ خلافه، لكن من أين تعلم الموافقة، والشرع منع من التخرّص وادّعاء الغيب جملة؟ ومعناه عندي: فيمن وافق خطه فذلك الذي تجدون إصابته، لا أنه يريد إباحة ذلك لفاعله على ما تأوّله بعضهم، وعليه يدل ظاهر قول ابن عباس، قال: هو الخط يخطه الحازي، وهو علم قد تركه الناس، فيأتي صاحب الحاجة إلى الحازي، ويعطيه حلواناً، فيقول: اقْعُدْ حتى أخط لك، وبين يدي الحازي غلام، ومعه ميل، ثم يأتي إلى أرضٍ رخوة، فيخُط الأستاذ خطوطاً معجلة، لئلا يلحقها العدد، فيمحو على مهل خَطَّيْن خَطَّيْن، فإذا بقي خطان فهو علامة الخيبة، والعرب تسميه (الأشحم). ويحتمل أن يكون نسخ هذا في شرعنا.

قلت: وقد أدركتُ بعض الفقهاء يستخفّه ويستعمله. وعلى ظني أني سمعت شيخنا الإمام يقول: «فعله ليس بجرحة»!! وكأنه يستخفّه. وألف الناس فيه التواليف، وجعلوه اثني عشر بيتاً وأشكاله كذلك في خيطه طويل، والصواب

تركه كما قال ابن رشد والخطابي. لأنه دعوى علم الغيب، فلا يحكم به إلا الأنبياء عليهم الصلاة والسلام»[1].

وكلام ابن رشد على حديث (الخط) نفيس، دقيق، عزيز على نحو التفصيل الذي أورده. ولذا رأيتُ أن خدمته خدمة للعلم. لا سيما في مسألة لا يعرف طلبة العلم - إلا من رحم ربي - فيها شيئاً، ولعل كثيراً منهم - كما لمستُ ورأيت - يسارع في إنكار حديث الخط، وبعضهم يتوسع في الاستدلال به، والحق بين الجافي والغالي، والله من وراء القصد.

(١) نوازل البرزالي: (ق ٢٦٠ أ - ٢٦٠ ب).

ترجمة المؤلف[1]

* **اسمــه:**

هو الإمام العلامة، شيخ المالكية، قاضي الجماعة بقُرطبة، أبو الوليد محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد القرطبي المالكي.

---

(١) مصادر ترجمته: «الصلة»: (٢/٥٧٦) و«بغية الملتمس»: (٥٠) و«عيون الأنباء»: (٥٣٠) و«الأنيس المطرب»: (١٦٤) و«الوافي»: (٢/١١٤) و«الإحاطة بأخبار غرناطة»: (١/١١٤) و«المغرب في حلى المغرب»: (١٦٢) و«عيون التواريخ»: (١٣/٤٦٩) و«مرآة الجنان»: (٣/٢٢٥) و«المرتبة العليا»: (٩٨) و«الوفيات»: (٢٧٠) لابن قنفذ و«الديباج المذهب»: (٢٤٨) و«أزهار الرياض»: (٣/٥٩) و«الغنية»: (٥٤) و«تاريخ الإسلام»: (٤/٢٤٢ ب - ٢٤٣ أ) و«العبر»: (٤/٤٧) و«السير»: (١٩/٥٠١) و«التذكرة»: (١٢٧١) و«جذوة الاقتباس»: (٢٥٤) و«شذرات الذهب»: (٤/٦٢) و«شجرة النور الزكيّة»: (١/١٢٩) و«كشف الظنون»: (٣٦١، ١٤١٢) و«هدية العارفين»: (٢/٨٥) و«الإعلام بمن حل مراكش من الأعلام»: (٢/٣٥٣) وللدكتور إحسان عباس دراسة عنه وعن نوازله منشورة في مجلة «الأبحاث»، (كانون الأول، سنة ١٩٦٩ م - ٣ - ٤) (٣ - ٦٣).

* شيوخه وتلاميذه:

كان تفقّهه بأبي جعفر بن رزق، وعليه اعتماده، وبنظرائه من فقهاء بلده، وسمع الجياني، وأبا عبدالله ابن فرج الطلاعي، وأبا مروان ابن سراج، وابن أبي العافية الجوهري، وأجازه العذري.

روى عنه أبو الوليد بن الدباغ، وأخذ عنه القاضي عياض، وله عنه سؤالات، مؤلَّف نفيس، قال القاضي عياض في «الغنية»: (٥٥) في ترجمته: «جالستُهُ كثيراً، وساءلته، وسمعتُ بعض كتابه في اختصار المبسوطة»، من تآليفه، يُقْرأُ عليه، وناولني بعضها. وأجازني الكتابَ المذكورَ، وسائر تواليفه ورواياته».

* مدحه وثناء العلماء عليه:

قال القاضي عياض عنه: «زعيم فقهاء وقْته بأقطار الأندلس والمغرب. ومقدمهم المعترف له بصحّة النظر، وجودة التأليف، ودقّة الفقه، وكان إليه المفْزَعُ في المشكلات، بصيراً بالأُصول والفروع والفرائض والتفنّن في العلوم، وكانت الدراية أغلبَ عليه من الرواية، كثير التصانيف مطبوعه» ثم قال بعد أن سرد جملة من مؤلفاته:

«وكان مطبوعاً في هـذا الباب، حسن القلم والـروية، حسن الدين، كثير الحياء، قليل الكلام، متسمّتاً نزهاً، مقدّماً عند أمير المسلمين، عظيم المنزلة، معتمداً في العظائم أيام حياته».

وقال ابن بَشْكُوال في «الصلة»: (٢/ ٥٧٧).

«كـان فقيهاً عالماً حافظاً للفقه، مقدَّماً فيه على جميع أهل عصره، عارفاً بالفتوى، بصيراً بأقـوال أئمة المـالكية، نـافذاً في علم الفـرائض والأصول، من أهـل الريـاسة في العلم، والبـراعـة والفهم، مـع الـدّين والفضـل، والـوقـار والحِلْم. والسَّمت الحسن، والهدي الصالح» وقال أيضاً:

«وكان الناس يُعوِّلون عليه، ويلجؤون إليه، وكان حسنَ الخُلُق، سهلَ اللقاء، كثير النفع لخـاصّته، جميـل العشرة لهم، باراً بهم».

*** توليه القضاء:**

ولي قضاء الجماعة بقرطبـة سنة إحـدى عشرة وخمس مئة، ثم استعفى منها سنة خمس عشرة إثر الهَيْج الكائن بها من العامة وأُعْفي، وزاد جـلالةً ومنـزلةً، وسـار في قضائـه بأحسن سيرة، وأقوم طريقة.

* وفاته وعمره:

عاش ابن رشد الجد[1] سبعين سنة، ومات في ذي القعدة، سنة عشرين وخمس مئة! وصلَّى عليه ابنُهُ أبو القاسم، رحمه الله تعالى رحمة واسعة.

* مؤلفاته:

كان ابن رشد كثير التصانيف. فمنها:

- البيان والتحصيل في شرح كتاب العُتْبى المستخرج من الأسمعة، وهو كتاب عظيم، بلغ فيه الغاية، نيّف على عشرين مجلداً. طبع حديثاً في دار الغرب الإسلامي.
- المقدمات. وهو مطبوع.
- اختصار «المبسوطة» من تأليف يحيى بن إسحاق بن يحيى.
- اختصار «مشكل الآثار» للطحاوي.

وأجزاء كثيرة في فنون من العلم مختلفة.

---

(١) تمييزاً له عن حفيده، وهو فيلسوف زمانه، واسمه: محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد أبو الوليد القرطبي المتوفى سنة (٥٩٥ هـ) أفرده جماعة بالتصنيف، وانظر عنهم مقال صبيح صادق «ما كتب عن ابن رشد في المراجع العربية الحديثة» وسرد فيه ثمانين عنواناً، وقد نشر في مجلة «المورد». المجلد السابع، العدد الثاني، سنة ١٣٩٨ هـ.

الردّ عَلَى مَنْ ذَهَبَ إلى تَصْحيح عِلْمِ الغَيْب مِنْ جِهَةِ الخطّ لما رُوِيَ في ذَلك مِنْ أحاديث وَوجْه تأوِيلها

بسم الله الرحمن الرحيم

[وسئل ـ رضي الله عنه ـ فيمن ذهب إلى تصحيح علم الغيب من جهة الخط لما روي في ذلك من أحاديث ووجه تأويلها.

ونص السؤال: ما تقول ـ وفَّقكَ الله ـ، في هذا الخط الذي يخطُّه الحسَّابُ في التراب في ضرب القرعة، هل أخذ الأجرة عليه حلال أم لا؟ وهل ضربها بغير أجر مباح أم لا؟ وعلى هذه الحجج التي يحتجون بها هل تصح أم لا؟ وهي: ما رُوي عن ابن عباس أنه قال: سألت رسول الله ﷺ في علم الخط في التراب فقال[1]: «كان نبي من الأنبياء يخط فمن وافق خطه علم»[2]. ومن رواية معاوية بن الحكم كذلك عن النبي ﷺ وقال: «فمن وافق فهو الخط»[3]. ويقال: إن النبي

---

(١) في نسخة (ج): «قال».

(٢) سيأتي تخريجه قريباً إن شاء الله تعالى.

(٣) رواه عن معاوية بن الحكم اثنان، ضمن حديث طويل جليل في باب الصفات، في بعض طرقه ذكر بالسؤال بـ(أين الله) وإجابة =

. . . .

= الجارية (في السماء). وفيه نحو اللفظ المذكور عند المصنف.
على النحو الآتي:

أولاً: عطاء بن يسار:

وعنه: هلال بن أبي ميمونة، ورواه عنه ثلاثة:

١ ـ يحيى بن أبي كثير:

قال الذهبي في «العلو للعلي الغفار»: (١٦): «رواه جماعة من الثقات عن يحيى بن أبي كثير عن هلال بن أبي ميمونة عن عطاء بن يسار عن معاوية السلمي».

قلت: وقفت على ثمانية منهم، هم:

(أ) **حجاج الصَّوَّاف**، كما عند: ابن أبي شيبة في «الإيمان» مختصراً: رقم (٨٤) ومسلم في «صحيحه»: كتاب المساجد ومواضع الصلاة: باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحة: (١/ ٣٨١ ـ ٣٨٢) رقم (٥٣٧) بعد (٣٣) وكتاب السلام: باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان: (٤/ ١٧٤٩) وأحمد في «المسند»: (٥/ ٤٤٧، ٤٤٨) والنسائي في «السنن الكبرى»: كما في «تحفة الأشراف»: (٨/ ٤٢٧) وعثمان بن سعيد الدارمي في «الرد على الجهمية»: رقم (٦١) وأبي داود في «السنن» كتاب الصلاة: باب تشميت العاطس في الصلاة: (١/ ٢٤٤) رقم (٩٣٠) وكتاب الأيمان والنذور: باب في الرقبة المؤمنة: (٣/ ٢٣٠) رقم (٣٢٨٢) وكتاب الطب: باب في الخط وزجر الطير: (٤/ ١٦) رقم (٣٩٠٩) وابن أبي عاصم في «السنة»: رقم (٤٩٠) والدارمي في «المسند»: (١/ ٣٥٤) ـ ولم يسق لفظه ـ وأبي عوانة في «المسند»: (٢/ ١٤٢ ـ ١٤٣) وابن خزيمة في «الصحيح»: (٢/ ٣٥ ـ ٣٦) ورقم (٨٥٩) و«التوحيد»: (ص ١٢٢) وابن حبان =

في «الصحيح»: (١/٣٨٣) رقم (١٦٥ ـ مختصراً): (٦/١٢٤) رقم (٢٢٤٨ ـ الإحسان) والطبراني في «المعجم الكبير»: (١٩/٣٩٨ ـ ٣٩٩) الأرقام (٩٣٨) و(٩٤٣) و(٩٤٧) وابن الجارود في «المنتقى»: رقم (٢١٢) والبغوي في «شرح السنة»: (٣/٢٣٧) رقم (٧٢٦) والبيهقي في «السنن الكبرى»: (٢/٣٦٠ مختصراً).

ولفظه: «. . . ومنا رجال يخطّون. قال: كان نبي من الأنبياء يخطّ، فمن وافق خطَّه فذاك».

ورواه عن يحيى وفيه اللفظ المذكور جماعة منهم:

(ب) **الأوزاعي**، كما عند: مسلم في «الصحيح»: (١/٣٨٣) ـ ولم يسق لفظه ـ وأشار إليه في (٤/١٧٤٩) وأبي عوانة في «المسند»: (٢/١٤١) والنسائي في «المجتبى»: كتاب الصلاة: باب الكلام في الصلاة: (٣/١٤ ـ ١٨) وابن حبان في «الصحيح»: (٦/٢٢) رقم (٢٢٤٧ ـ الإحسان) وابن خزيمة في «الصحيح»: (٢/٣٥ ـ ٣٦) رقم (٨٥٩) و«التوحيد»: (ص ١٢١) والطبراني في «المعجم الكبير»: (١٩/٣٩٨) رقم (٩٣٧) و(٩٤١) و(٩٤٥) والبيهقي في «السنن الكبرى»: (٢/٢٤٩) و«الأسماء والصفات»: (٤٢١).

وأخرجه من طريقه مختصراً دونه: البخاري في «خلق أفعال العباد»: رقم (١٩٣) والطحاوي في «شرح معاني الآثار»: (١/٤٤٦) والدارمي في «المسند»: (١/٣٥٣) والبيهقي في «القراءة خلف الإمام»: (٨٤).

(ج) و(د) **حرب بن شداد وأبان بن يزيد العطار**، كما عند: الطيالسي في «المسند»: رقم (١١٠٥). =

= ومن طريقه: البيهقي مختصراً في «السنن الكبرى»: (٢/ ٢٥٠) و«الأسماء والصفات»: (٤٢٢) وابن قدامة مختصراً في «إثبات صفة العلو»: رقم (١٦).
وأخرجه أبو عوانة في «المسند»: (٢/ ١٤١ - ١٤٢) بسنده إلى أبان والأوزاعي جميعاً عن يحيى به، وفيه اللفظ المذكور.
وأخرجه مختصراً دونه عن أبان وحده به: أحمد في «المسند»: (٥/ ٤٤٨) وعثمان بن سعيد الدارمي في «الرد على الجهمية»: رقم (٦٠) و«الرد على بشر المريسي»: (ص ٩٥) وابن أبي عاصم في «السنة»: رقم (٤٨٩) ومن طريقه: الحافظ أبو العلاء ابن العطار في «فتيا وجوابها في ذكر الاعتقاد وذم الاختلاف»: رقم (٢٠) والطبراني في «المعجم الكبير»: (١٩/ ٣٩٩) رقم (٩٣٩) و(٩٤٢) و(٩٤٦) واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة»: رقم (٦٥٢) وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ»: (ص ٦٣).
(هـ) **هشام الدستوائي**، كما عند: الحربي في «غريب الحديث»: (٢/ ٧٢٠) قال: حدثنا مسدد حدثنا يحيى (هو ابن سعيد القطان) عن هشام به، مختصراً، وفيه اللفظ المذكور.
(و) **حسين المعلِّم**، كما عند: الطبراني في «المعجم الكبير»: (١٩/ ٤٠١) رقم (٩٤٤)، وفيه اللفظ المذكور.
(ز) **همام بن يحيى**، كما عند: أحمد في «المسند»: (٥/ ٤٤٨)، وفيه اللفظ المذكور.
ورواه عن يحيى، لكن بلفظ: «. . . فمن وافق عِلْمَه عَلِم».
(ح) **معمر**، وعنه: عبدالرزاق في «المصنف»: (١٠/ ٤٠٣) رقم (١٩٥٠١)، وبإسناده إليه:
الطبراني في «المعجم الكبير»: (١٩/ ٣٩٩) رقم (٩٤٠)، =

. . . .

والبغوي في «شرح السنة»: (١٨١/١٢) رقم (٣٣٥٩).
ورواه تاسع عن يحيى ـ وهو من أقرانه ـ، وهو:
(ط) **أيوب السختياني**، ولكن عن يحيى عن هلال عن معاوية به، ولم يذكر فيه عطاء بن يسار. كما عند: الطبراني في «المعجم الكبير»: (١٩/٤٠٢ ـ ٤٠٣) رقم (٩٤٨) مختصراً: وليس فيه اللفظ المذكور.
وهذا حديث سمعه يحيى من هلال، إذ صرح بالتحديث عند أحمد وابن خزيمة، فانتفت شبهة تدليسه. كما صرح كل من هلال بن أبي ميمونة وعطاء بالتحديث عند ابن خزيمة.
٢ ــ فليح بن سليمان:
رواه مختصراً ولم يرد فيه السؤال المذكور، ولا جواب الجارية، ولا اللفظ الذي أورده المصنف، كما عند: البخاري في «خلق أفعال العباد»: رقم (٥٣٠) وأبي داود في «السنن»: كتاب الصلاة: باب تشميت العاطس في الصلاة (٢٤٥/١) رقم (٩٣١) والطحاوي في «شرح معاني الآثار»: (٤٤٦/١) والبيهقي في «السنن الكبرى»: (٢٤٩/٢).
٣ ــ مالك بن أنس:
وذكر فيه السؤال وجواب الجارية، ولم يذكر اللفظ الذي أورده المصنف أو نحوه، كما في «الموطأ»: (٢/٧٧٦ ـ ٧٧٧) وعنه: الشافعي في «الرسالة»: فقرة (٢٤٢) و«الأم» (٢٨٠/٥) والنسائي في «التفسير» (٢/٢٥٥ ـ ٢٥٦) رقم (٤٨٥) و«السنن الكبرى» في «السير» و«النعوت» كما في «تحفة الأشراف»: رقم (١١٣٧٨) وابن خزيمة في «التوحيد»: (ص ١٢٢) والخطيب في «الموضح»: (١٩٥/١) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣٨٧/٧). =

(ص ١٢٢) والخطيب في «الموضح»: (١/١٩٥) والبيهقي في «السنن الكبرى»: (٣٨٧/٧).

ولكن قال مالك في روايته في اسم الصحابي (عمر بن الحكم)، فتعقبه الشافعي، فقال في «الرسالة»: (ص ٧٦): «وهو معاوية بن الحكم، وكذلك رواه غير مالك، وأظن مالكاً، لم يحفظ اسمه».

قلت: رواه عن مالك على الصواب: يحيى بن يحيى التميمي، وعنه: عثمان بن سعيد الدارمي في «الرد على الجهمية»: رقم (٦٢) والبيهقي في «السنن الكبرى»: (٣٨٧/٧) وقال: «ورواه يحيى بن يحيى عن مالك مجوّداً»، وانظر ـ غير مأمور ـ: «الجوهر النقي» وشروح «الموطأ» و«تحفة الأشراف»: رقم (١١٣٧٨) وترجمة (معاوية بن الحكم) من «تهذيب الكمال» ومختصراته ففيها كلام تفصيلي بخصوص هذا الشأن.

ثانياً: أبو سلمة بن عبدالرحمٰن:

وعنه الزهري، وعنه جماعة، كما عند: مسلم في «الصحيح»: كتاب السلام: باب تحريم الكهانة..: (١٧٤٨/٤ ـ ١٧٤٩) رقم (٥٣٧) بعد (١٢١) وعبدالرزاق في «المصنف»: (٤٠٢/١٠) رقم (١٩٥٠٠) وأحمد في «المسند»: (٤٤٣/٣) و(٤٤٧/٥، ٤٤٧ ـ ٤٤٨، ٤٤٩) والطيالسي في «المسند»: رقم (١١٠٤) والطبراني في «المعجم الكبير»: (٣٩٦/١٩ ـ ٣٩٧) رقم (٩٣٣ ـ ٩٣٦).

والحديث صحيح، وقد شكك بعضهم في سؤال النبي ﷺ الجارية، وجوابها، وإقراره ﷺ لها، بقولهم تارةً أن الحديث مضطربٌ! وبقولهم أخرى أنها زيدت ـ فيما بعد ـ في «صحيح مسلم»!! ومن زعم الاختلاف في متنه فلم يصب، لأنه احتج لما ذهب إليه بروايات أحسن مراتبها الضعف على أنها عند التحقيق =

. . . .

لا تُعدّ اختلافاً، وإنما أراد بعض أهل البدع التعلق بهذا لإبطال دلالة هذا الحديث على اعتقاد أهل السنة من أنّ الله فوق خلقه.

وكذلك تشكيك بعض أهل الزيغ في ثبوت هذا الحديث في «صحيح مسلم» هو أوهى من بيت العنكبوت، لمن علم وفَهِمَ وأنصف ـ وشبهات أهل البدع لم تسلم منها آيات الكتاب، فكيف تسلم منها السنن؟!!.

أما اللفظ الذي أورده المصنف آنفاً في الخَطّ، فهو صحيح، عند مسلم وغيره، ورواته جميعاً ثقات معروفون، فإطلاق المصنف الآتي (صفحة ٤٢) وكذا قول ابن العربي في «أحكام القرآن»: (٤/٦٩٦) بأن جميع أحاديث الخط ضعيفة، ليس بجيّد، ويعوزه التحقيق العلمي، والله تعالى أعلم. وكذا قال القرطبي المفسر في «الجامع لأحكام القرآن»: (١٦/١٧٩) متعقباً ابن العربي: «هو ثابت من حديث معاوية بن الحكم السلمي أخرجه مسلم».

(تنبيه): أورد الرافعي في «الشرح الكبير» هذا الحديث عن معاوية بن الحكم، وورد في أوله: «لما رجعت من الحبشة، صليت مع رسول الله ﷺ. . .» وهو غلط محض، لا وجه له، ولم يذكر أحد (معاوية بن الحكم) في مهاجرة الحبشة، لا من الثقات، ولا من الضعفاء، وكأنه انتقال ذهني من حديث متقدم لابن مسعود، يورده الفقهاء قبل هذا، فإن فيه «رجعت من الحبشة»، والله أعلم، أفاده ابن حجر في «التلخيص الحبير»: (١/٢٨١).

ومن الجدير بالذكر أن الذهبي عد هذا الحديث في «العلو للعلي الغفار»: (١٦) من الأحاديث المتواترة الواردة في العلو. وذكر طرفاً منه، وقال: «هذا حديث صحيح». =

الذي كان يخطّ في الرمل كان إدريس[1]، ويقال: إبراهيم، على نبينا وعليهما السلام: ﴿فَنَظَرَ نَظۡرَةً فِي ٱلنُّجُومِ ۝٨٨ فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٞ﴾[2] معناه: في الخط[3].

= وأخرجه ابن وهب في «جامعه»: (١/١١٣ ـ ١١٤) قال: أخبرني هشام بن سعد عن زيد بن أسلم أن أناساً قالوا لرسول الله ﷺ، وذكر نحوه.

(١) وكذا قال أبو ذر ابن الشيخ الإمام سبط ابن العجمي في «تنبيه المعلم بمبهمات صحيح مسلم»: رقم (٢٦٥ ـ تحقيقنا) والأبيّ في «إكمال الإكمال»: (٢/٢٣٩) وحاجي خليفة في «كشف الظنون»: (١/٩١٢). واقتصروا عليه، وذكره الزبيدي في «إتحاف السادة المتقين»: (٩/١١٨) وشبيّر العثماني في «فتح الملهم شرح صحيح مسلم»: (٢/١٣٥) وذكرا معه قولاً آخر، وهو: (دانيال).

(٢) سورة الصافات: الآية ٨٨، ٨٩.

(٣) وهذا مخالف لمنطوق النّص، وفيه كلفه ظاهرة، وتفسير الآية: أن قومه ـ عليه السلام ـ كانوا يتعاطوْن علم النجوم، فعاملهم من حيث هم، وأراهم أنّي أعلم من ذلك ما تعلمون، لئلا يُنْكروا عليه ذلك، أو: أنه نظر إلى النجوم، لا في علمها، لأنه كان لهم عيد، فأراد التخلف عنهم ليكيد أصنامهم، فاعتلّ بالقول المذكور. وانظر لزاماً: «تأويل مشكل القرآن» لابن قتيبة: (٣٣٥) و «تاريخ الرسل والملوك»: (٧/١٦٣) و «الدر المنثور»: (٧/١٠٠ ـ ١٠١) و «تفسير ابن كثير: (٤/١١٣) و «زاد المسير»: (٧/٦٧)، وعليه: فإن هذا لا يصلح مرجّحاً لكون النبي المبهم في الحديث المذكور آنفاً هو إبراهيم عليه السلام، والله أعلم.

وذكر عن إسماعيل القاضي وعلي بن المثنى وسفيان بن عيينة وصفوان بن سُليم عن عطاء بن يسار سئل رسول الله ﷺ عن الخطّ في التراب فقال: «علم علمه نبي من الأنبياء عليهم السلام فمن وافق علمه علم» فقال صفوان: فحدَّثتُ به أبا سلمة بن عبدالرحمٰن فقال: حدثني به ابن عباس[1].

---

(١) أثر ابن عباس أخرجه جماعة موقوفاً ومرفوعاً من طريق سفيان حدثنا صفوان بن سُليم عن أبي سلمة بن عبدالرحمٰن عن ابن عباس به، وممن رفعه:
يحيى بن سعيد عن سفيان به، كما عند أحمد في «المسند»: (٣/٣٠٨) رقم (١٩٩٢) ـ ولفظه: «قال سفيان: لا أعلمه إلا عن النبي ﷺ ﴿**أو أثارة من علم**﴾، قال: الخطّ».
شك فيه سفيان! وقد أخرجه الخطابي في «غريب الحديث»: (١/٦٤٨) قال: «حدثنا إبراهيم بن فِراس نا محمد بن حماد الدولابي نا محمد بن بشار ثنا يحيى بن سعيد به» وفيه جزم بالرفع، إلا أن الخطابي أعقبه بقوله: «رفعه لنا ابن فراس، والأكثرون يقفونه على ابن عباس»، وقد أسنده النحاس من طريق محمد بن بندار حدثنا يحيى بن سعيد به، كما في «تفسير القرطبي»: (١٦/١٧٩) وقال: «وهذا صحيح».
وممن أوقفه ـ وهو أشبه ـ:
أولاً: أبو عاصم، كما أخرجه ابن جرير في «التفسير»: (٢٦/٢) حدثنا بشر بن آدم عنه عن سفيان به، ولفظه: «﴿**أو أثارة من علم**﴾ قال: خط كان يخطه العرب في الأرض». =

= ثانياً: محمد بن كثير العبدي، كما عند الحاكم في «المستدرك»: (٢/٤٥٤) قال: حدثنا أبو بكر أحمد بن سلمان الفقيه ببغداد ثنا أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني ثنا محمد بن كثير به، وقال عقبه: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، وزاد الحاكم ما رجّحناه فقال: «وقد أسند عن الثوري من وجه غير معتمد»، وضعَّف رفعه ابن العربي في «أحكام القرآن»: (٤/١٦٩٦)، والصحيح أنه موقوف على ابن عباس، وصحح إسناده إليه ابن حجر في «الفتح»: (٨/٥٧٦).

وقد أخرجه الطبراني في «الكبير»: (١٠/٣٦٣) رقم (١٠٧٢٥) من طريق سعيد بن أبي أيوب عن صفوان به، مرفوعاً!.

وأخرجه الطبراني في «الأوسط»: (١/٢٩٤) رقم (٤٧٥) والحاكم في «المستدرك»: (٢/٤٥٤) عن عمرو بن الأزهر عن ابن عون عن الشعبي، عن ابن عباس في قوله عز وجل: **﴿أو أثارة من علم﴾** قال: «جَوْدة الخط».

قال الطبراني: «لم يروِ هذا الحديث عن ابن عون إلا عمرو بن الأزهر». وقال الحاكم: «هذا زيادة عن ابن عباس في قوله عز وجل غريبة في هذا الحديث»، وقال ابن حجر في «الفتح»: (٨/٥٧٦): «ليس بثابت».

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور»: (٧/٤٣٤) لابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه والفريابي وعبد بن حميد وابن مردويه من طريق أبي سلمة عن ابن عباس مرفوعاً وموقوفاً!.

وعزاه أيضاً باللفظ الذي أورده المصنف إلى سعيد بن منصور مرفوعاً. =

وروي عن سفيان أنه أمر رجلاً[1] يخط (له)[2] في

وكذا عزاه الهيثمي في «المجمع»: (١/١٩٢) و(٧/١٠٥) إلى أحمد والطبراني في «الكبير» و«الأوسط»، وأشار إلى الخلاف في رفعه ووقفه، وقال: «رجال أحمد رجال الصحيح».

وقال السيوطي في «الدر المنثور»: (٧/٤٣٤):

«وأخرج عبد بن حميد وابن مردويه عن أبي هريرة. قال: قال رسول الله ﷺ: «كان نبي من الأنبياء يخط، فمن صادف مثل خطه علم».

قلت: أشار إليه ابن قتيبة في «غريب الحديث»: (١/٤٠٣) فقال بعد أن أورده بهذا اللفظ: «يرويه عبيدالله بن موسى عن سفيان عن عبدالله بن أبي لبيد عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ».

وأخرجه من هذا الطريق باللفظ المذكور، البزار في «مسنده»: (١/١٠٤) رقم (١٨٤) قال: «حدثنا أبو الصباح محمد بن الليث ثنا عبيدالله به» ووقع فيه: «عبيدالله بن سفيان»!!.

وفيه شيخه، ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: يخطىء ويخالف، وبقية رجاله رجال الصحيح، قاله الهيثمي في «المجمع»: (١/١٩٢).

وعزاه الهيثمي أيضاً في «المجمع»: (٥/١١٦) إلى أحمد عن أبي هريرة، بلفظ: «كان نبي من الأنبياء يخط، فمن وافق علمه فهو علمه» وقال: «رجاله رجال الصحيح».

وعزاه السيوطي في «الدر»: (٧/٤٣٤) إلى ابن مردويه عن أبي سعيد مرفوعاً في تفسير الآية، قال: «حسن الخط»، وما إخاله يصح، ولم أقف على إسناده.

(١) في نسخة (أ): «أنه من مر رجلاً»!!.

(٢) سقطت من نسخة (ج).

الرمل، فسئل عن ذلك فقال: لحديث صفوان اقترحت عليه بـأن يخط لي، وقـال علي بن المثنى: حـدثت سفيـان أن محمد بن صدقة كان يخط له في الرمل لحديث صفوان.

وقيل في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾[1]. (أنه)[2] الخط في الرمل[3]: [وقيل في قوله تعالى: ﴿أَوْ أَثَـٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ﴾[4]: أنه الخط في الرمل][5] قاله ابن عباس[6] وأكثر المفسرين [كمل السؤال][7][8].

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٥٤.

(٢) سقطت من نسخة (ج).

(٣) سيأتي رد المصنف لهذا القول في (ص ٥٢).

(٤) سورة الأحقاف: الآية ٣.

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من نسخة (ج).

(٦) وقد تقدم بيان ذلك عنه، ونسبه له جماعة من المفسريـن. راجع ـ على سبيل المثال ـ: «تفسير الطبـري»: (٢/٢٦) و«تفسير ابن كثير»: (٤/١٥٤) و«أحكام القـرآن»: (١٦٩٦/٤) لابن العربي ـ وفيه ـ: «وأسندوا ذلـك عن ابن عباس، ولم يصح» ـ و«تفسير القرطبي» ـ وصححه عنه ـ و«زاد المسير»: (٣٦٩/٧).

(٧) ما بين المعقوفتين سقط من نسخة (ج).

(٨) ما بين المعقوفتين سقط من نسخة (ب).

[بسم الله الرحمن الرحيم][1]

[فأجاب أيّده الله على ذلك بهذا الجواب][2]:
نصحتُ ـ عصمنا الله وإياك من الاعتقادات المضلّة، ولا عدل بنا وبك عن سواء المحجّة، وجعلنا لكتابه متّبعين، ولهدي أهل السنة والجماعة مهتدين ـ سؤالَكَ، ووقفت عليه.
وادّعاء مشاركة الله تعالى في علم غيبه، وما استأثر بمعرفته من ذلك دون غيره، ولم يطّلع عليه إلاّ أنبياؤه ورسله، بواسطة زجر أو بتنجيم أو خط[3] في غبار، أو غير ذلك، أو بغير واسطةٍ، والتصديق بشيء منه كفر. وقد أكذب الله عزّ وجل مدّعي علم ذلك[4]، وأخبر أنه المستبد بعلم ما كان أو يكون في غير ما آية من كتابه، فقال تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ فَإِنَّهُۥ

(١) ما بين المعقوفتين سقط من نسختي (أ) و(ج).
(٢) ما بين المعقوفتين سقط من نسخة (ب).
(٣) في نسخة (ج): «بخط».
(٤) في نسخة (ج): «علم غيبه».

يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا ﴾[1] وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌۢ ﴾[2]. وقال: ﴿ قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾[3] وقال تعالى في قصة عيسى: ﴿ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِى بُيُوتِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾[4]. فجعل ذلك من دليل النبوّة، وما لا يطلع عليه إلا من أوحي به إليه. فادّعاء معرفةُ ما يستتر الناس به من أسرارهم، وما ينطوون عليه من أخبارهم، أو ما[5] يحدثه الله من غلاء الأسعار ورخصها، ونزول المطر[6]، ووقوع القتل، وحلول الفتن وارتفاعها وغير

---

(١) سورة الجن: الآيتان ٢٦ ـ ٢٧.

(٢) سورة لقمان: الآية ٣٣.

(٣) سورة النحل: الآية ٦٧.

(٤) سورة آل عمران: الآية ٤٨.

(٥) في نسخة (ج): «وما».

(٦) قد يعترض بعض المرجفين والمشككين على هذا، بقولهم: إن العلم يستطيع أن يحدد ـ على وجه التقريب ـ وقت نزول المطر، وخاصة بعد تقدّم الأرصاد الجويّة، وكلنا يسمع يومياً في الإذاعات عن حالة الطقس المقبلة، وعليه فلم يبق مجال لجعل وقت نزول =

الغيث من المغيبات التي استأثر الله بعلمها!! فإذا كانت غيباً في زمن محمد ﷺ فلأن زمانه لم يكن متقدماً علمياً، أما وقد تقدم العلم، فلا داعي لجعلها مما استأثر الله بعلمه. ثم إن الإنسان استطاع - بعلمه!! - أن ينزل مطراً صناعياً، فلا حاجة لمطر السماء. وليس الله وحده هو الذي ينزل الغيث، بل الإنسان بعلمه يستطيع أن ينزل الغيث!!!.

ونقول لهؤلاء: إن الله - عز وجل - وحده هو الذي يعلم بوقت نزول المطر، ومدة نزوله، علماً يقيناً، كما يعلم موقع كل قطرة، ومصيرها، وأثرها. وما سيؤول إليه أمرها، بل وما سيترتب على نزولها من نفع، وهذا أمر لا يعلمه إلا الله. ولا يعلم أحد متى ينزل الغيث إلا الله، فهو الذي يرسل الرياح، ويجمع بها السحب، ويجعلها ركاماً، ويسوقها إلى الأرض الميتة، وينبت بها الزرع.

أما النشرة الجوية فإنما تخبر عن المطر بعد رؤية أسبابه، وتمام خلقه، وبيان ذلك: أن المطر الذي ينزل في سواحل الشام - مثلاً - تبيّن من العلم بسنن الله في الكون أن سببه الهواء، الذي يجيء من المحيط الأطلسي، فيمر بمضيق جبل طارق. فيصطدم بكتلة هوائية راكدة، فتشكل السحب من اختلاف درجة حراة الهواء القادم، والهواء الراكد، فإذا رأوه علموا استناداً إلى معرفة سنن الله، أنه سيتوجه إلى ساحل الشام بعد كذا. فهو كمن شاهد موزّع البريد من نافذته، وقدّر متى يصل إلى داره، فقال لأهله: سيأتي موزع البريد بعد خمس دقائق. وكمن يحمل منظاراً يضعه على عينيه، فيرى السيارة القادمة، فيخبر بها قبل ظهورها للعيان.

وهذا وذاك وما علم - حقيقة - الغيب، ولكن رأى الواقع قبل أن يراه غيره. فلو قال مذيع النشرة الجوية: إن اليوم الخامس من =

= كانون أول (ديسمبر) بعد سنتين ـ مثلاً ـ هو صحو أو مطر، لكان ذلك أقرب إلى الرجم بالغيب.
ومع ذلك: فليست (النشرة الجوية) قطعية، ولكنها غالبيّة. فهم يحسبون بالمحساب (الكمبيوتر) المرات التي شاهدوا فيها الجو على مثل هذه الحال، والمرات التي نزل فيها المطر، ويقولون: إن احتمال نزول المطر (كذا) في المئة، فليس فيها علم الغيب، ولكنها تقرير للواقع.
وأما إنشاء السحب، وإنزال المطر في أرضٍ كتب الله عليها الجفاف. أو منع السحاب والمطر عن أرضٍ كتب الله لها الحياة والخضرة، فهذا هو المراد بقوله تعالى: ﴿**وينَزِّل الغيث**﴾. ونَذكر في هذا المقام كلمة الدكتور محمد جمال الدين الفندي أستاذ الفلك، إذ يقول: «إنّ الظروف الطبيعيّة التي تؤدي إلى تكوين المزن. ونزلو المطر، لا يمكن أن يصنعها البشر، بل وحتى لا سبيل إلى التحكم فيها، **ولا يزال موضوع المطر الصناعي ليس مطراً صناعياً**، لأن المطر لا يصنعه الإنسان في المعمل، وإنما هو مطر يستحث الإنسان نزوله، واستمطار السحب العابرة مجرد تجارب لم يثبت نجاحها بعد. وحتى إذا ما تم نجاحها، فإن اللازم أن توفر الطبيعة الظروف الملائمة، للمطر الطبيعي، حتى يمكن استمطار السماء صناعياً، أي: أن واجب علماء الطبيعة الجوية لا يتعدى قدح الزناد فقط، بتوليد حالات من فوق التشبع داخل السحب الركامية».
إن المطر الصناعي ما هو إلا استحثاث لنزوله، كما يستحث الإنسان إخراج الثمار والأشجار من البذرة المخزونة، فيضعها في التراب، ويسقيها الماء، كما قدّر الله عز وجل. إنه لم يثبت نجاح =

ذلك من المغيبات، إبطال لدلائل النبوة، وتكذيب للآيات[1] [المنزلات][2] وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «من صدق كاهناً أو منجماً فقد كفر بما أنزل على قلب محمد»[3]

= المطر الصناعي، بدليل عدم شيوعها في العالم. واستمرار اعتماد المناطق الزراعية في العالم على مطر السماء. وحتى المزروعات التي تسقى بماء الري، فهو لا يعني الاستغناء عن مطر السماء، لأن ماء الري أصله ماء مطر سماوي، أو ماء أوجده الله سبحانه أصلاً في الأرض، فالكل من خلق الله، وليس من صنع الإنسان.

وراجع: «الإيمان بالغيب» (٢٦٤ - ٢٦٥) لبسام سلامة و«توحيد الخالق» للزنداني ومجموعة: (٣/٦٦) و«فتاوى الطنطاوي»: (٢٢ - ٢٣) و«تعريف عام بدين الإسلام» (١٤٥) ومقال علي شفيق بعنوان: «موقف الشريعة والقانون من التنبؤات العلمية» المنشورة في مجلة «المنهل»: عدد (٤٤١) السنة (٥٢)، المجلد (٤٧)، سنة ١٤٠٦ هـ (ص ٣٥٠ - ٣٥٩).

(١) انظر في تكفير مدّعي علم الغيب وحدود علم الغيب ومعناه: «تفسير القرطبي»: (٩/٢٨٩) و(٧/٢ - ٣) و(١٦/١٨٠ - ١٨١) و(١٩/٢٨ - ٢٩) و«الإعلام بقواطع الإسلام»: (٣٥٩ - مطبوع آخر «الزواجر عن اقتراف الكبائر») و«شرح الفقه الأكبر»: (١٢٣).

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من نسختي (أ) و(ج).

(٣) لفظ الحديث: «من أتى عرافاً أو كاهناً فصدّقه بما يقول، فقد كفر بما أُنزل على محمد ﷺ».

أخرجه أحمد في «المسند»: (٢/٤٠٨، ٤٢٩، ٤٧٦) وأبو داود في «السنن»: كتاب الطب: باب في الكاهن: (٤/١٥) رقم =

وقال ﷺ: «أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر بي، فأما من قال: مطرنا بفضل الله فذلك مؤمن بي كافر بالكواكب، وأما من قال: مطرنا بكوكب كذا وكذا فذلك كافر بي، مؤمن بالكواكب»[1]. في أمثال هذه الروايات يطول جلبها، فلا جائز أن يخبر أحد بشيء من المغيبات إخباراً متوالياً من غير أن يتخلله[2] غلط وكذب إلا من يخبر عن الله تعالى من نبي

= (٣٩٠٤) والدارمي في «السنن»: (١/٢٥٩) والترمذي في «الجامع»: أبواب الطهارة: باب ما جاء في كراهية إتيان الحائض: (١/٢٤٢ - ٢٤٣) رقم (١٣٥) وابن ماجه في «السنن»: كتاب الطهارة: باب النهي عن إتيان الحائض: (١/٢٠٩) رقم (٦٣٩) والحاكم في «المستدرك»: (١/٨) والبيهقي في «السنن الكبرى»: (٨/١٣٥) وابن الجارود في «المنتقى»: (ص ٥٨).

والحديث صححه الحاكم، وقوّاه الذهبي في «التلخيص»، وقال في «الكبائر»: (ص ١٤١ - بتحقيقنا): «إسناده صحيح»، وصححه العراقي في «أماليه»، كذا في «فيض القدير»: (٦/٢٣).

(١) أخرجه البخاري في «الصحيح»: كتاب الأذان: باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم: (٢/٣٣٣) رقم (٨٤٦) ومسلم في «صحيحه»: كتاب الإيمان: باب بيان كفر من قال: مطرنا بالنَّوْء: (١/٨٣) رقم (١٢٥) وغيرهما.

(٢) مكانها بياض في نسخة (ب).

أو رسول. واحذر أن تشكك في ذلك أو يخلط[1] عليك فيه لأن بعض من يدّعي علم ذلك يخبـر عن الشيء[2] فيكون على ما يقول فإنما يمكن أن يصادف المغيب[3] في بعض الجمل[4]، وأكثرها واقـع[5] فيها الغلط والكذب. وأما تفصيل شيء منها فلا يعرفه ولا يدريه ولا يمكنه[6] تعاطيـه. وهذه صفة الحزر التخمين الذي يشاركهم فيه[7] جميع الناس كمثل ما روي أن النبي ﷺ خبّأ لصاف بن صياد وكان رجلاً يتكهن من سورة الدخان: ﴿يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ﴾[8] فقال: هو الدُّخ، فقـال له النبي عليـه السلام: «اخْسـأ فلن تعدو قـدْرك»[9]. يـريـد: إنـه لا يمكنـك الإخبـار بـالشيء على

---

(١) في نسخة (ب): «خلط»!!.
(٢) في نسخة (ج): «بالشيء».
(٣) في نسخة (ب): «الغيب».
(٤) في نسخة (ب): «الجهـل».
(٥) في نسخة (أ): «يواقع»، وفي (ج): «وأكثر ما يواقع».
(٦) في نسخة (ج): «يمكن».
(٧) في نسخة (ب): «فيها».
(٨) سورة الدخان: الآية ٩.
(٩) أخرجه مسلم في «صحيحه»: كتاب الفتن وأشراط الساعة. باب ذكر ابن صياد: (٤/٢٢٤٠ ـ ٢٢٤١) رقم (٢٩٢٤) بعد (٨٦)، وغيره.

تفاصيله[1] كما يخبر به الأنبياء عليهم السلام. ومثل[2] ما روي عن هرقل أنه أخبر أنه نظر في النجوم رأى ملك الختان قد ظهر، فإنما أخبر بهذه الجملة المنغلقة التي أهمته وحيّرته، وكدرت حاله، وخشي أن يكون ذلك سبباً إلى خلع مملكته، ولم يعلم من جهة نظره في النجوم، وتخرصه في علم الغيوب (بشيء من)[3] حال النبي ﷺ وبعثه وظهور أمره، وما ينتهي إليه شأنه حتى يخبر به على وجهه لأن الله تبارك وتعالى لم يجعل شيئاً من خلقه دليلاً على غيبه، و (ما)[4] يحدثه من فعله كما يعتقد من أضله الله وأغواه، ولم يرد هداه أعاذنا الله من الشيطان الرجيم، ولا نَكَبَ بنا على المنهج المستقيم برحمته إنه هو الغفور الرحيم.

وأما ما ذكرت أنه روي عن النبي ﷺ في الخط فلا يصح عنه من طريق صحيح[5]، وإن صحّ، فلا بد من أن يتأول

---

(١) في نسخة (ب): «بالأشياء على تفاصيلها».

(٢) في نسخة (ب): «وكمثل».

(٣) مكانها بياض في نسخة (ب).

(٤) سقطت من نسخة (ج).

(٥) الصواب خلاف ذلك، وقد صح في الخط حديث معاوية بن الحكم، وأثر لابن عباس، وقد مضى بيان ذلك بالتفصيل، ولله الحمد والمنّة.

على ما يطابق القرآن، ولا يخرج عما انعقد عليه بين أهل السنة الإجماع. فنقول[1]: إن معنى قول النبي ﷺ: «فمن وافق خطه علم»[2] الإنكار لا الإخبار، وذلك أن الحديث خرج على سؤال سائل سمع أن نبياً من الأنبياء كان يخطّ، فاعتقد صحة معرفة المغيبات من [جهة][3] الخط على ما كانت تعتقده العرب، فأجابه ﷺ بكلام معناه الإنكار لاعتقاده، والإنباء أن ذلك من خواص ذلك النبي ومعجزاته الدالة على نبوته وهو قوله: «كان نبي من الأنبياء يخط فمن وافق خطَّه[4] علِم»[5] [فقوله: «كان نبي من الأنبياء يخط» إعلام منه بذلك، وإخبار به، وقوله: «فمن وافق خطه علم»][6] معناه أي: لا يكون ذلك. فهو كلام ظاهره الإخبار، والمراد به النهي على اعتقاد ذلك والإنكار له. ومثل هذا في القرآن وفي السنن الواردة عن النبي ﷺ كثير؛ ومن ذلك قوله تعالى:

---

(١) في نسخة (ج): «نقول له».

(٢) مضى تخريجه.

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من نسختي (أ) و(ب).

(٤) خطه: بالنصب على المشهور، فالفاعل مضمر، وروي بالرفع، فالمفعول محذوف. راجع: «إكمال الإكمال»: (٢/ ٢٤٠).

(٥) مضى تخريجه.

(٦) ما بين المعقوفتين سقط من نسختي (أ) و(ج).

﴿ قُلِ ٱللَّهَ أَعۡبُدُ مُخۡلِصٗا لَّهُۥ دِينِي ۝١٤ فَٱعۡبُدُواْ مَا شِئۡتُم مِّن دُونِهِۦۗ ﴾[1] فظاهر هذا الكلام الأمر بعبادة ما شاءُوا من دون الله، والمراد به النهي عن ذلك والوعيد عليه. ومنه قوله تعالى لإبليس: ﴿ وَأَجۡلِبۡ عَلَيۡهِم بِخَيۡلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكۡهُمۡ فِي ٱلۡأَمۡوَٰلِ وَٱلۡأَوۡلَٰدِ وَعِدۡهُمۡۚ وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ إِلَّا غُرُورًا ﴾[2]. فظاهره أيضاً الأمر، والمراد به النهي والوعيد عليه، ومن ذلك ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «نحن أحق بالشَّك من إبراهيم»[3] فظاهر هذا الكلام من النبي ﷺ الإخبار بتحقيق الشك عليه في قدرة الله تعالى على إحياء الموتى، إذ شك إبراهيم في ذلك، والمراد به تحقيق نفي الشك عن إبراهيم،

---

(١) سورة الزمر: الآيتان ١٤، ١٥.

(٢) سورة الإسراء: الآية ٦٤.

(٣) أخرجه البخاري في «الصحيح»: كتاب أحاديث الأنبياء: باب **﴿ونبئهم عن ضيف إبراهيم﴾** (٦/ ٤١٠ - ٤١١) رقم (٣٣٧٢) وكتاب التفسير: باب **﴿وإذ قال إبراهيم ربِّ أرني كيف تحيي الموتى﴾**: (٨/ ٢٠١) رقم (٤٥٣٧) وباب **﴿فلما جاءه الرسول قال ارجع...﴾**: (٨/ ٣٦٦) رقم (٤٦٩٤) ومسلم في «الصحيح»: كتاب الإيمان: باب زيادة الطمأنينة في القلب بتظاهر الأدلة: (١/ ١٣٣) رقم (١٥١) بعد (٢٣٨) وكتاب الفضائل: باب من فضائل إبراهيم الخليل ﷺ: (٤/ ١٨٣٩) رقم (١٥١) بعد (١٥٢).

إذ لا يشك هو في ذلك. (فلو لم يعدل بهذه الألفاظ)[1] الواردة في القرآن والسنن وما شاكلها عن ظاهرها[2] بالتأويل إلى ما يصحّ من معانيها لعاد الإسلام شركاً والدين لعباً. ومما يبطل حمل قوله عليه السلام: «فمن وافق خطه علم» على ظاهره: إبطالاً لائحاً، ويؤيّد تأويلنا فيه: أنه ليس على طريق الإخبار تأييداً ظاهراً أنه قد روي في بعض الأخبار: «فمن وافق خطه علم الذي علم»، وفي بعضها: «أن نبياً من (الأنبياء)[3] كان يأتيه أمره في الخط»، فلو كان على سبيل الإخبار لوجب إذا وافق خطه أن يعلم من جهته[4] الأشياء المغيبات بأعيانها التي علم ذلك النبي من جهة ذلك الخط في وقته الذي كان فيه لقوله: «علم الذي علم»[5]. ولوجب

---

(١) سقط من نسخة (ب).

(٢) في نسخة (ب): «ظواهرها».

(٣) سقط من نسخة (ج).

(٤) في نسختي (ب) و(ج): «جهة»!!.

(٥) قال الإمام النووي في «شرحه على صحيح مسلم»: (٥/٢٣): «تعليقاً على قوله ﷺ: «فمن وافق خطّه فذاك»، ما نصه: «اختلف العلماء في معناه، فالصحيح أن معناه: من وافق خطّه فهو مباح له، ولكن لا طريق لنا إلى العلم اليقيني بالموافقة، فلا يباح. والمقصود أنه حرام، لأنه لا يباح إلاّ بيقين الموافقة، وليس لنا يقين بها وإنما قال النبي ﷺ: «فمن وافق خطّه فذاك»، ولم يقل هو حرام، بغير تعليق على الموافقة، لئلا يتوهم متوهم أن =

. . . .

= هذا النهي يدخل فيه ذاك النبي الذي كان يخط. فحافظ النبي ﷺ على حرمة ذاك النبي، مع بيان الحكم في حقّنا. فالمعنى: أن ذلك النبي لا منع في حقه، وكذا لو علمتم موافقته، ولكن لا علم لكم بها».

وقال الخطابي في «معالم السنن»: (٢٢٢/١): «فذلك يشبه أن يكون أراد به الزّجر عنه، وترك التعاطي له، إذ كانوا لا يصادفون معنى خط ذلك النبي، لأنّ خطه كان علماً لنبوّته، وقد انقطعت نبوّتُهُ، فذهبت معالمها».

وقال القاضي عياض: «المختار: أن معناه: أن من وافق خطه فذاك الذي يجدون إصابته فيما يقول، لا أنه أباح ذلك لفاعله، ويحتمل أن هذا نسخ في شرعنا» نقله النووي عنه ونقل كلام الخطابي السابق. وعلق عليه بقوله: «فحصل من مجموع كلام العلماء فيه: الاتفاق على النّهي عنه الآن».

ونقل نحو المذكور الأُبي في «إكمال الإكمال»: (٢٤٠/٢) مع تفصيله في امتناع الموافقة بين النبي الذي كان يخط وبعده. فقال ما نصه: «امتنعت الموافقة لأن ذلك النبي يعرف بالفراسة بوساطة تلك الخطوط، ولا يلتحق أحدٌ به في قوّة فراسته، وكمال علمه وورعه، ولا في صفة الخط الموجبين لذلك».

وانظر: «فتح الباري»: (٥٧٦/٨) و«شرح السنة»: (١٨٤/١٢) و«فتح الملهم»: (١٣٥/٢ ـ ١٣٦) و«إتحاف السادة المتقين»: (١١٨/٩ ـ ١١٩) و«أحكام القرآن» لابن العربي: (١٦٩٦/٤ ـ ١٦٩٧) و«تفسير القرطبي»: (١٨٠/١٦ ـ ١٨١) و«بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب»: (٣٢٣/٣ ـ ٣٢٤) و«كشف الظنون»:

أيضاً إذا وافق خطه الذي علم[١] منه أن الله أمره بكذا، ونهاهُ عن كذا، وحرّم عليه كذا، على ما روي أنه يأتيه أمره في الخط أن يعلم هو من جهته إذا وافقه أنه مأمور بمثل ذلك، ومنهي عما نهي عنه، ومحلل له ما أحلّ له، ومحرم عليه ما حرّم عليه، ليكون بمنزلته في النبوّة. فلما بطل (هذا بطل)[٢] أن يحمل الكلام على ظاهره، ولزم أن يتأول على ما قلناه، وعلم إنْ صحّتْ هذه الأحاديث [٣] أن الله خصّ ذلك النبي بالخط، وجعل له فيه علامات على أشياء من المغيبات، وعلى ما يأمره به من العبادات كما جعل فور التنور علامة لنوح على حلول الغرق لقومِهِ[٤]، وكما جعل فقد الحوت علامة لموسى ﷺ على لقاء الخضر[٥]، وكما جعل منع زكريا من تكليم الناس ثلاثة أيام إلا رمزاً علامة له على هبة الولد

(١/٩١٢) و«مفتاح السعادة»: (١/٣٣٦) و«تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد»: (٣٦٢).

(١) في نسخة (ب): «يعلم».

(٢) سقط من نسخة (ب).

(٣) هي صحيحة بلا شك، إن شاء الله تعالى، كما بيّناه.

(٤) في نسختي (ب) و(ج): «بقومه»، يشير المصنف إلى آية رقم (٤٠) من سورة (هود)، وآية رقم (٢٧) من سورة (المؤمنون).

(٥) يشير المصنف إلى آية رقم (٦١، ٦٣) من سورة (الكهف).

(له)[1] وكما جعل تعالى لنبينا عليه السلام نصره إياه والفتح عليه ودخول الناس في الدين أفواجاً علامة له على حلول أجله المغيب عنه على ما روي في تفسير سورة النصر[2]: ومثل هذا لو تتبع كثير، وهي كلها من خواص الأنبياء ومعجزاتهم الدالة على صحة نبوّاتهم[3].

وأما قولك: وقيل في قوله تعالى: ﴿أَوْ أَثَٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ﴾[4]: إنه الخط في الرمل فقد يصح هذا التأويل على (معنى ما)[5] وهو أن العرب كانوا أهل عيافة - وهو (الخَطّ - وزجر وكهانة)[6] فقال تعالى لنبيه عليه السلام:

---

(١) سقط من نسخة (ج): ويشير المصنف إلى آية رقم (٣٨ - ٤١) من سورة (آل عمران).

(٢) انظر: «تفسير سورة النصر» لابن رجب: (٣٦ - ٣٧) و«الدر المنثور»: (٦/٤٠٦) و«روح المعاني»: (٣٠/٢٥٦) و«تفسير القرطبي»: (٢٠/٢٣٠) و«تفسير الماوردي»: (٤/٥٣٥) و«تفسير الشوكاني»: (٥/٥٠٩) و«زاد المسير»: (٩/٢٥٦) و«تفسير الطبري»: (٣٠/٢١٤).

(٣) في نسخة (ب): «نبوّتهم».

(٤) سورة الأحقاف: الآية ٣.

(٥) سقط من نسخة (ب).

(٦) مكانها بياض في نسخة (ج).

﴿قل﴾ لهم يا محمد (قل)[1] ﴿أَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ يريد آلهتهم[2] التي كانوا يعبدون من دون الله، ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ ٱئْتُونِى بِكِتَـٰبٍ مِّن قَبْلِ هَـٰذَآ﴾ الكتاب يشهد لكم أن آلهتكم خلقت (لكم)[3] شيئاً من ذلك، فاستحقّت من أجله عبادتكم لها ﴿أَوْ أَثَـٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ﴾ وهو الخط على اعتقادكم الذي تعتقدونه، ومذهبكم الذي تدينون به. أي: أنكم لا تقدرون على إقامة حجة على دعواكم أن آلهتكم تستحق العبادة بوجه من الوجوه. والدعوى إذا لم تكن[4] معها حجة بطلت، فيصح (هذا)[5] التأويل[6]. على هذا المعنى الذي ننكر، ولا يصح أن يكون الخط في التراب والرمل يعلم (به)[7] علم الغيب من جهة نبوة نبي أو بتأويل شيء من القرآن، لأن النصوص الواردة فيه التي لا تحتمل التأويل تبطل ذلك[8].

---

(١) سقطت من نسخة (ج).
(٢) في نسخة (ج): «آلهتكم قل...».
(٣) سقطت من نسخة (ج).
(٤) في نسخة (ج): «يكن».
(٥) سقطت من نسخة (ب).
(٦) في نسخة (ج): «فلا يصح التأويل».
(٧) سقطت من نسخة (ج).
(٨) انظر ما ذكرناه في المقدمة.

وقد قيل في قوله تعالى: ﴿أَوْ أَثَـٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ﴾ (معناه)[1] أو خاصة من علم خصصتم بها[2] (وقيل: معناه: أو علم تؤثرونه، أو تستخرجونه[3]. وقيل: معناه أو)[4] بقية من علم تأثرونه عن أحد ممن قبلكم[4]. وقيل: معناه أو)[5] بينة من الأمر[6]، وقيل: معناه أو بقية من علم[7]. وهذا التأويل

---

(١) سقطت من نسخة (ب).

(٢) أسنده ابن جرير في «تفسيره»: (٢٦/٢ - ٣) وعبد بن حميد كما في «الدر المنثور»: (٤٣٥/٧) عن قتادة. وانظر: «زاد المسير»: (٣٦٩/٧) و«تفسير ابن كثير»: (١٥٤/٤) و«تفسير القرطبي»: (١٨٢/١٦) - وعزاه أيضاً لميمون بن مهران وأبي سلمة بن عبدالرحمٰن - و«الدر المنثور»: (٤٣٥/٧)، وجاء في نسخة (ب): «... من علم خصصتهم»!!.

(٣) أسنده ابن جرير في «تفسيره»: (٣/٢٦) للحسن البصري، وانظر المراجع السابقة.

(٤) أسنده ابن جرير في «تفسيره»: (٣/٢٦) لمجاهد، وانظر المراجع السابقة، وهو اختيار البخاري في «صحيحه»: (٥٧٥/٨ - مع الفتح) وأبي عبيدة في «مجاز القرآن»: (٢١٢/٢).

(٥) سقط من نسخة (ج).

(٦) أسنده ابن جرير في «تفسيره»: (٣/٢٦) وابن أبي حاتم كما في «الدرِ المنثور»: (٤٣٥/٧) عن ابن عباس، وانظر المراجع السابقة.

(٧) أسنده ابن جرير في «تفسيره»: (٣/٢٦) إلى أبي بكر بن عياش.

أبين[1] لأن العرب تسمي البقية أثارة[2]، كما قال الشاعر[3]:

وذات أثارة أكلت عليه
نباتاً في أكِمَّتِهِ قَفاراً[4]

يريد مالة ذات بقيّة من شحم[5]. وبعض هذه التأويلات قريب من بعض لأن البقية شيء يؤثر[6]. وتقرأ أيضاً (أثْرة) و (أثرة)[7].

---

(١) وهو أولى الأقوال بالصواب على رأي ابن جرير في «تفسيره»: (٣/٢٦)، وهو الذي اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية ومال إليه. راجع: «مجموع الفتاوى» له: (٣١٦/٣) و (٢٠/٤٢٥ - ٤٢٦).

(٢) راجع «لسان العرب»: (١/١٩ - ٢٠).

(٣) نسبه صاحب «اللسان»: (١٩/١) إلى الشماخ بن ضرار، ونسبه أبو عبيدة في «مجاز القرآن»: (٢١٢/٢) والطبري في «تفسيره»: (٣/٢٠) والبغدادي في «خزانة الأدب»: (٥٢٦/١) والماوردي والثعلبي كما في «تفسير القرطبي»: (١٨٢/١٦) للراعي، وهو من قصيدة - بعضها في «الأغاني»: (١٦٨/٢٠) مدح بها سعد بن عبد الرحمن بن عتاب بن أسيد، وعدتها سبعة وخمسون بيتاً، كما قال البغدادي.

(٤) في نسخة (ب): (في أكلة قفاراً)!! وفي نسخة (أ): (أعدته قفاراً)!!

(٥) راجع المصادر المتقدمة عند كلامنا على نسبة هذا البيت.

(٦) راجع «تفسير ابن كثير»: (١٥٤/٤).

(٧) راجع «تفسير ابن جرير»: (٤/٢٦) و «تفسير القرطبي»: (١٨٢/١٦) و «زاد المسير»: (٣٦٩/٧) وقال ابن جرير: =

وأمّا قوله عزّ وجلّ في قصة إبراهيم: ﴿فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي ٱلنُّجُومِ ۝٨٨ فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ﴾[1]، فلأهل العلم بالتأويل في ذلك غير ما تأويل واحد تركت ذكرها اختصاراً[2]، ولا أعلم من قال منهم: معناه الخط وإن قيل فقد دللنا على خطئه.

وأما قوله عزّ وجلّ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ (وَسِعَ كُرْسِيُّهُ)[3]﴾[4] فمعناه عند أهل العلم بالتأويل إلا بما شاء[5] أن يطلع عليه أنبياؤه ورسله، فلا يجوز الاشتغال بضرب القرعة في التراب، وهي من حبائل الشيطان. وأخذ الأجرة عليها حرام. والله أسأله التوفيق/ والهدى، وأعوذ به من الضلال والعمى برحمته إنه ولي ذلك[6].

= «والقراءة التي لا أستجيز غيرها ﴿أو أثارة من علم﴾ بالألف، لإجماع قرّاء الأمصار عليها».

(١) سورة الصافات: الآيتان ٨٨، ٨٩.

(٢) راجع ما كتبناه في هامش (صفحة ٣٠).

(٣) سقطت من نسخة (ب).

(٤) سورة البقرة: آية ٢٥٤.

(٥) في نسختي (ب) و (ج): «ما».

(٦) في نسخة (ب): «ولي ذلك برحمته».

انتهيت منه قبيل أذان عصر يوم الأربعاء، من شهر ذي القعدة المحرم، من سنة إحدى عشر وأربع مئة وألف للهجرة، على صاحبها أفضل الصلوات، وأزكى التسليمات، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

وكتب

مشهور بن حسن بن سلمان

فهرس الآيات

فهرس الأحاديث

فهرس الآثار

المباحث والمحتويات[1]

(١) ما كان بعده (ت) فهو وارد في التعليق والهامش.

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة
رواية حرب بن شداد وأبان العطار عنه (ت)	٢٥
رواية هشام الدستوائي عنه (ت)	٢٦
رواية حسين المعلِّم عنه (ت).	٢٦
رواية معمر عنه (ت)	٢٦
رواية فليح بن سليمان عن هلال بن أبي ميمونة (ت) .	٢٧
رواية مالك بن أنس عن هلال (ت)	٢٧
الإلمـاع إلى الاختـلاف في اسم الصحـابي وتعقب الشافعي مالكاً (ت).	٢٨
من رواه عن مالك مجوَّداً (ت)	٢٨
رواية أبي سلمة بن عبدالرحمن عن معـاوية بن الحكم (ت).	٢٨
الإلماع إلى صحة الحديث والرد على مَنْ ضعفـه مِنْ أهل الزيغ والبدع (ت)	٢٨ ـ ٢٩
الرد على مَنْ ضعّف أحاديث الخطِ (ت)	٢٩
التنبيه على غلط للرافعي في «الشرح الكبير» وبيان سببه ومنشأه (ت)	٢٩
عد الذهبي الحديث من الأحاديث المتواترة (ت)	٢٩
تعيين اسم النبي المبهم في الحديث	٣٠
ذكر قول آخر (ت)	٣٠
الاستدلال بآية على خط إبراهيم بالرمل!!	٣٠
الرد على الاستدلال المذكور (ت)	٣٠
حديث آخر في الخط في الرمل من مرسل عطاء	٣١

الموضوع	الصفحة